

مرسوم رقم ٩٣

إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة لعام ٢٠٢٥ قدره ١٥,٩٦٥,٠٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لإعطاء منحة مالية شهرية لل العسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية وللمنتقدين منهم بقيمة (١٢) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١

إن رئيس الجمهورية ،

بناءً على الدستور ،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و ٢٧ منه ،

بناءً على المرسوم رقم ٥٦ تاريخ ٢٠٢٥/٣/١١ (اعتبار مشروع ميزانية العام ٢٠٢٥ موضوع مشروع القانون الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٠٧٦ تاريخ ١٤٠٤/١٠/٤ مرجعاً " ومصوّلاً به) ،

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ووزير الدفاع الوطني ووزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٩

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى فتح اعتمادات إضافية في الميزانية العامة لعام ٢٠٢٥ في باب رئاسة مجلس الوزراء وباب وزارة الداخلية والبلديات وباب وزارة المالية وباب وزارة الدفاع الوطني بمبلغ إجمالي قدره ١٥,٩٦٥,٠٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل للتمكن من إعطاء منحة مالية شهرية لل العسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية وللمنتقدين منهم بقيمة (١٢) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعدما في ١٨ حزيران ٢٠٢٥

الامضاء : جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

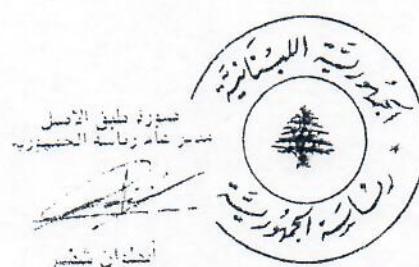
رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : توافف سلام

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : نواف سلام

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : احمد الحجار

وزير الدفاع الوطني
الامضاء : ميشال منسي



مشروع قانون معجل

فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ قدره ١٥,٩٦٥,٠٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لإعطاء منحة مالية شهرية لل العسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية وللمتقاعدين منهم بقيمة (١٢) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١

المادة الأولى: يفتح اعتماد إضافي بقيمة / ١٥,٩٦٥,٠٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (فقط خمسة عشر ألفاً وتسعمائة وخمسة وستون ملياراً وستة وسبعين مليون ليرة لبنانية) يضاف إلى أرقام الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥

وفقاً للتسلیب التالیة :

الجزء الأول

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| الباب ٣ | رئاسة مجلس الوزراء |
| الفصل ١٦ | المديرية العامة لأمن الدولة |
| الوظيفة ٣٦٠ | التنظيم والأمن العام (غير المصنفة) |
| البند ١٣ | المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها |
| الفقرة ٣ | تعويضات |
| النسبة ٩ | تعويضات مختلفة |

فقط متنان وثمانية واربعون ملياراً وسبعمائة وأربعة وعشرون مليون ليرة لبنانية
لإعطاء منحة مالية شهرية لل العسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من

٢٠٢٥/٧/١

الجزء الأول

| | |
|-------------|------------------------------------|
| الباب ٧ | وزارة الداخلية والبلديات |
| الفصل ٣ | قوى الأمن الداخلي واتسجون |
| الوظيفة ٣١٢ | تشغيل خدمت الشرطة |
| البند ١٣ | المخصصات والرواتب والأجر وملحقاتها |
| الفقرة ٣ | تعويضات |
| النسبة ٩ | تعويضات مختلفة |

فقط الفان واربعة وستون مليوناً وسبعمائة وستون سووون نيرة لبنانية
لإعطاء منحة مالية شهرية لل العسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من

٢٠٢٥/٧/١



الجزء الاول

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| النسبة ٩ | تعويضات مختلفة |
| النسبة ٣ | تعويضات |
| النسبة ١٣ | المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها |
| الوظيفة ٣٦٠ | التنظيم والأمن العام (غير المصنفة) |
| الفصل ٤ | الأمن العام |
| الباب ٧ | وزارة الداخلية والبلديات |

٥٩٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل

فقط خمسماية وثمانية وتسعون ملياراً وخمسماية مليون ليرة لبنانية
لإعطاء منحة مالية شهرية للعسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من

٢٠٢٥/٧/١

الجزء الاول

| | |
|-------------|-------------------------------------|
| النسبة ٩ | تعويضات مختلفة |
| النسبة ٣ | تعويضات |
| النسبة ١٣ | المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها |
| الوظيفة ١٢٥ | الشئون الجمركية |
| الفصل ٣ | ادارة الجمارك |
| الباب ٨ | وزارة المالية |

١٣٥,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل

فقط مائة وخمسة وثلاثون ملياراً ومائتان وأربعون مليون ليرة لبنانية
لإعطاء منحة مالية شهرية للعسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من

٢٠٢٥/٧/١

| | | | | | | | | | | |
|----------|----------------|-----------|-------------------------------------|------------|----------------|---------|-------|----------|---------------------|-------------|
| النسبة ٩ | تعويضات مختلفة | النقطة ١٣ | المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها | الوظيفة ٢١ | الدفاع العسكري | الفصل ٢ | الجيش | الباب ١٠ | وزارة الدفاع الوطني | الجزء الاول |
| | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | |

٦,٩٧١,٨٣٢,٠٠٠,٠٠٠

قطط ستة الاف وتسعمائة وواحد وسبعون ملياراً وثمانمائة واثنان وثلاثون مليون ليرة لبنانية
لإعطاء منحة مالية شهرية للعسكريين العاملين في الخدمة الفعلية بقيمة (١٤) مليون ليرة لبنانية تسرى اعتباراً من

٢٠٢٥/٧/١

٥,٩٢٦,٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠

قطط خمسة الاف وتسعمائة وستة وعشرون ملياراً وثلاثمائة وعشرون مليون ليرة لبنانية
لإعطاء منحة مالية شهرية للعسكريين المتقاعدين بقيمة (١٢) مليون ليرة لبنانية تسرى اعتباراً من
٢٠٢٥/٧/١

المادة الثانية : لا يجوز إستعمال الإعتماد المفتوح بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها أعلاه.

المادة الثالثة : يخضع الإنفاق من المبلغ المخصص في هذا القانون للقواعد والأصول القانونية لاسيما تلك المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية وقانون تنظيم ديوان المحاسبة.

المادة الرابعة : تدون الإعتمادات المعقدة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل التبغ المخصص بموجب هذا القانون في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٥.

المادة الخامسة : يغطي الإعتماد المفتوح أعلاه بزيادة تقدير الواردات العادية تسع ٢٠٣٠ تطبقاته مختبر زراعة رقم ٦
٢٠٢٥/٥/٢٩ تاريخ .

المادة السادسة : يعمل بهذا القانون فور شره تجربة الرسمية.

الاسباب الموجبة

نتيجة الازمة الاقتصادية والنقدية التي حدثت في لبنان منذ العام ٢٠١٩ والتي أدت الى تدني قيمة النقد الوطني وأفقدت الرواتب قيمتها الفعلية ، وفي سبيل تقدير تضحيات العسكريين، ومساندتهم لمواجهة أعباء الحياة التي أصبحت صعبة في ظل الرواتب المتداينة وتقديراً لجهودهم وانصافهم ضمن امكانات الخزينة ، واستنادا الى الدراسة التي قامت بها وزارة المالية بشأن موضوع المنح المالية للعسكريين (العاملين والمتقاعدين) ،

قرر مجلس الوزراء بقراره رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٩ إعطاء منحة مالية شهرية للعسكريين في الخدمة الفعلية بقيمة ١٤ مليون ليرة لبنانية والمتقاعدين منهم بقيمة ١٢ مليون ليرة لبنانية تسري اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ لذلك تم اعداد مشروع قانون معجل يرمي إلى فتح اعتماد استثنائي في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٥ لتعطية قيمة المنح المذكورة اعلاه بعد تحديد قيمتها النهائية من قبل وزارة المالية بالتنسيق مع الادارات المعنية ،

آملين اقراره

